البحوث والدراسات

التنمية المستدامة بدولة الكويت: رؤية نقدية

د. علي زيد الزعبي*
د. حمود فهد القشعان**

ملخص:

تستهدف هذه الدراسة الإجابة عن تساؤل رئيسي مؤداه: إلى أي مدى استطاعت دولة الكويت تحقيق الاستدامة البيئية؟ وللإجابة عن هذا التساؤل اتخذت الدراسة من دليل إنجاز الخطة التنفيذية للتنمية المستدامة إطاراً مرجعياً لها، بالإضافة إلى الاحتكام إلى بعض مؤشرات التنمية المستدامة ومقاييسها. وقد بينت الدراسة مجموعة من المشكلات التي تواجه التنمية المستدامة في الكويت، كما قدمت، في الوقت ذاته، مجموعة من المقترحات العملية التي من شأنها أن تحقق تنمية مستدامة جيدة وفاعلة في المجتمع الكويتي.

مقدمة في أهمية موضوع الدراسة:

من المتعارف عليه اليوم أن التنمية المستدامة أصبحت قضية حيوية لا غنى عنها في سبيل تقدم المجتمع وازدهاره. فلم يعد من المقبول تجاهل البيئة وتجاهل استدامة الجهود التنموية واستمراريتها. كما أنه لا يمكن تلبية احتياجات الأجيال الحالية وتجاهل احتياجات الأجيال القادمة(١).

فمنذ مؤتمر القمة العالمي في جوهانسبرج عام ٢٠٠٢م، أخذت قضية

* دكتوراه في الاجتماع، جامعة Waynestate University، الولايات المتحدة الأمريكية، عام ١٩٩٩م، أستاذ مساعد قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، دولة الكويت.

** دكتوراه في الخدمة الاجتماعية، جامعة Pittsslo University، الولايات المتحدة الأمريكية، عام ١٩٩٥م، أستاذ مساعد، قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، دولة الكويت.

التنمية المستدامة تتصدر اهتمام الأجندة التنموية الدولية، خاصة مع التحولات والتغيرات الكبرى التي بدأت تشهدها المجتمعات المعاصرة؛ فهذه هي ثلوج الجبال الجنوبية في أوروبا بدأت في الانصهار، وهناك مناطق شاسعة من الكرة الأرضية أصبحت تعاني خطر التصحر مع ما يتضمنه ذلك من مخاطر على التنوع الحيوي، في الوقت نفسه لدخول الجماعة الإنسانية عصر نضوب الموارد الطبيعية.

وفي ضوء هذه التغيرات والتحديات التي تواجه البيئة في المجتمعات البشرية في عصرنا الحاضر، والتي تعكس قدراً من التأزم البيئي، أصبحنا بحاجة إلى إعادة النظر في تعاملنا مع مفردات البيئة؛ لتحديد نواحي القوة والضعف في شتى جوانبها بهدف الإصلاح والتطوير.

ومن ثم ننظر إلى التنمية المستدامة باعتبارها المسار البديل للتطور المجتمعي، فهي عملية تهدف إلى تحرير المجتمع من التخلف وفق خطة علمية وفعالة تستفيد من دروس التاريخ وخبراته. فهي تنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب، بل توزع عائداته بشكل عادل أيضاً. وهي تُجدد البيئة بدل تدميرها، وتُمكن الناس بدل تهميشهم، وتُوسع خياراتهم وفرصهم، وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم(٢).

وفي هذا الصدد يؤكد تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢م أنه ليس هناك خيار بين المحافظة على البيئة، وبين النمو الاقتصادي، حيث تمثل البيئة مورداً رئيسياً من الموارد التي تؤثر في التنمية المستدامة، وفي نوعية الحياة. وترتبط هذه الحتمية، انطلاقاً من أن عملية التنمية المستدامة لا تعتمد على حجم النمو الاقتصادي فحسب، وإنما على نوعية هذا النمو ومكوناته، بما يضمن توفير حاجات التنمية حاضراً ومستقبلاً(٣).

أولاً – مشكلة الدراسة ومنهجها:

لا تقتصر الاستدامة على البعد البيئي وحده، بل يعني أن تكون عملية تنموية عامة وشاملة لكل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتجعل من هذه العملية التنموية قابلة للاستمرار من وجهة نظر اقتصادية واجتماعية

وبيئية[٤]. ويتطلب ذلك عدم توريث الأجيال القادمة ديوناً اقتصادية أو اجتماعية تعجز عن مواجهتها، ومن ثم عقلنة استثمار الموارد الطبيعية، وما يتطلبه ذلك من تعديل في أنماط النمو ومعدلاته التكنولوجية المستخدمة، بالإضافة إلى تعديل أنماط الاستهلاك المبددة للموارد الطبيعية، التي هي غير قابلة للاستمرار.

إذاً، فإن مكون الاستدامة في التنمية يغطي البعد الزمني في العملية التنموية؛ إذ هو يتضمن تأكيد أهمية التخطيط المتوسط والبعيد المدى للسياسات والإستراتيجيات. كما أن الاستدامة تتضمن أيضاً البعد المتصل بالعدالة بين الأجيال على مختلف الأصعدة، والبعد المتصل بالحفاظ على البيئة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية[٥].

في ضوء ما تقدم، تسعى هذه الدراسة لبحث مدى إمكانية تحقيق الاستدامة على أرض الواقع، من خلال الإجابة عن تساؤل رئيسي مؤداه: **إلى أي مدى استطاعت دولة الكويت تحقيق الاستدامة؟** ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي العديد من الأسئلة الفرعية: **إلى أي مدى استطاعت دولة الكويت المحافظة على استدامة الموارد الطبيعية؟ وما أبرز التحديات التي تواجه البيئة الكويتية؟ وما الإجراءات العملية لحماية البيئة الكويتية وتعزيز سبل التنمية المستدامة؟**

وللإجابة عن التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية المطروحة آنفاً، تتخذ الدراسة الراهنة من دليل إنجاز الخطة التنفيذية للتنمية المستدامة الصادرة عن مؤتمر جوهانسبرج أو (خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة) إطاراً مرجعياً لها. يُحتكم إليه في تقويم حالة الاستدامة البيئية بدولة الكويت، وذلك من خلال تبني رؤية نقدية للأوضاع الاجتماعية والبيئية، بالإضافة إلى الاعتماد على بعض مقاييس التنمية المستدامة ومؤشراتها مثل مقياس الأثر البيئي، ومؤشر الاستدامة البيئية ESI[٦].

وقد صدرت وثيقة الخطة التنفيذية للتنمية المستدامة (أو خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة) عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة عام ٢٠٠٢م بجوهانسبرج في جمهورية جنوب إفريقيا. وجاءت الخطة استكمالاً

للمشروع الأممي الكبير الذي بدأه مؤتمر قمة الأرض عام ١٩٩٢م في ريو دي جانيرو بالبرازيل المتمثل في برنامج العمل البيئي للقرن الحادي والعشرين. كما سبق القمة العالمية في جوهانسبرج اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٦م، الذي صدر عنه إعلان الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة في صورة قرار عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يدعو بلدان العالم للقضاء على الفقر وتحسين مستويات التعليم والصحة، والبيئة، وحقوق الإنسان والمرأة، وتشجيع الدول الغنية على المزيد من المساعدات الإنمائية، والعمل من أجل استدامة التنمية، ووضع إطار زمني لتحقيق هذه الأهداف ينتهي عام ٢٠١٥م[٧].

وتشمل خطة تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة التوجهات الآتية:

- برنامج العمل البيئي للقرن الحادي والعشرين.
- الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة.
- اتفاق مونتري لتمويل التنمية.

بالإضافة لما خرج به مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة من قرارات وتوصيات. كل هذا تضمنته وثيقة الخطة التنفيذية للتنمية المستدامة موضوع تناولنا.

وتقع الوثيقة في أحد عشر بنداً رئيسياً، بعضها مقسم إلى بنود فرعية، لكن البناء الرئيسي للوثيقة يقوم على فقرات، عددها ١٧٠ فقرة. البنود الأحد عشر للوثيقة على النحو التالي: (مقدمة – القضاء على الفقر – تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام – حماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية – التنمية المستدامة في عالم يتحول إلى العولمة – الصحة والتنمية المستدامة – التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية – التنمية المستدامة لإفريقيا – مبادرات إقليمية (للتنمية المستدامة) – وسائل التنفيذ – الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة).

وربما لا تنطبق كل القضايا المطروحة في دليل التنمية المستدامة على دولة الكويت، خاصة تلك القضايا المتعلقة بمكافحة الفقر، والسعي لتدبير موارد مالية لتطوير الاقتصاد المستدام، وكذلك الجوانب الخاصة بتطوير البنى

الأساسية. بالإضافة إلى التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي لا تنطبق على الظروف الطبيعية لدولة الكويت.

ومن جانب آخر، لن يتبع الباحث في المعالجة المنهج نفسه لعرض قضايا الاستدامة الذي ورد في دليل التنمية المستدامة، حيث حدد التقرير مستويات عامة، تلاها بمستويات تفصيلية، كما فصل مجموعة القضايا التي تشكل أطراً تنفيذية على حدة. في حين يقوم الباحث في معالجة قضايا الاستدامة المتعلقة بالمجتمع الكويتي بتناول كل القضايا ذات الصلة – كإدارة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية، وتعزيز الاستدامة على الصعيد التكنولوجي، والتعليم ونمط الاستهلاك – على المستوى نفسه من التحليل على اعتبار أنها جميعاً تمثل تحديات تواجه الاستدامة في المجتمع بغض النظر عن كونها ضمن المستويات العامة، أو اندرجت ضمن الأطر التنفيذية. بالإضافة إلى عدم التعرض لقضايا الاستدامة التي تمثل بعداً عالمياً لقضية الاستدامة مثل تأثير العولمة على استدامة التنمية ومحاولة الدليل طرح مفهوم أكثر إنسانية للاستدامة، على اعتبار أنها قضية محسومة على صعيد الدليل، وبين البلدان التي وقعت على إعلان جوهانسبرج، ومنها دولة الكويت.

ثانياً – النظرية النقدية وتجاوز أزمات المجتمع المعاصر:

لقد ساد لعقود عديدة اعتماد الباحثين والتنمويين على الاتجاه البنائي الوظيفي بزعامة أميل دوركايم، وأوجست كونت وماكس فيبر، وعلى رأسهم تالكوت بارسونز، الذي رأى أن توازن النسق أو المجتمع يظل قائماً ما دامت العلاقة بين وظائفه المختلفة تظل متوازنة نسبياً[٨].

وهكذا يبدو أن التنمية أو التحديث من خلال هذا المفهوم لها اتجاه محافظ؛ لأن المهم في هذه الحالة هو الحفاظ على التوازن أو استعادته إذا اختل، في حين يرى من لا يقبلون النظرية البارسونزية أن التنمية لا تتعلق أصلاً بوظائف أجزاء النسق، وإنما تتعلق أساساً بتغييرات يجب إحداثها في بناء النسق نفسه على جميع المستويات.

لذا وجب التفكير في وضع منهج جديد يتخذ من النقد وسيلة أساسية على المستويين الفكري والمجتمعي. تجسد هذا الاتجاه في أفكار الكثير من الرواد أمثال رايت ميلز، ألفن جولدنر، توماس بوتومور، وأنصار مدرسة فرانكفورت أمثال هربرت ماركيوز، ماكس هوركهايمر، تثيودور أدورنو[٩].

ونقصد بالنظرية النقدية مجموعة القضايا التي تشكل إطاراً نظرياً لنقد النظام الاجتماعي القائم أو الكشف عن تناقضاته، بحثاً عن نظام اجتماعي تنتفي فيه هذه التناقضات[١٠]. ومن هذا المنطلق تتبلور أهمية النظرية النقدية في وظيفتها البحثية لطبيعة المجتمع الحديث، وإعادة طرح أفكار وطرق ومناهج جديدة لبحث القضايا الواقعية[١١]، ومحاولة إبراز التناقضات التي يخبرها المجتمع، وذلك من خلال مستويين للنقد، **أولهما** نقد سوسيولوجي يوجه للفكر الاجتماعي، و**الثاني** نقد اجتماعي، يوجه لنقد المجتمع[١٢].

ويكشف تأمل معنى النقد الاجتماعي – الذي يهمنا في هذه الدراسة – عن وجود مستويين لهذا النقد، في **المستوى الأول** يعبر النقد الاجتماعي عن حركة احتجاج اجتماعي شامل يستهدف تأكيد ضرورة التغيير الأساسي والجوهري للأنماط الحضارية القائمة، ويبدأ هذا النقد بتحليل سلبي لعيوب السياق الاجتماعي القائم ونقائضه. أما مهمة **المستوى الثاني** من النقد الاجتماعي فتتحدد بدرجة أقل راديكالية وشمولاً؛ ذلك لأن النقد من هذا النمط يصبح نقداً ثقافياً وتنويرياً فقط، إذ يستهدف الذين يؤكدون هذا النمط من النقد عملية التغيير الثقافي والتنويري لتشكيل توجهات ثقافية وقيمية جديدة تحكم التفاعل الكائن في الواقع الاجتماعي والحضاري[١٣].

ثالثاً – الوضع البيئي الكويتي: الواقع والملامح:

قبل التعرض للجوانب التي تخص دولة الكويت من الخطة التنفيذية للتنمية المستدامة، نجد أنفسنا بحاجة لتشخيص الوضع البيئي الكويتي في خطوط عامة عريضة، تتحدد في الجوانب التالية:

١ – الظروف المناخية والجغرافية الكويتية:

تقع دولة الكويت في الطرف الشمالي الشرقي من صحراء الجزيرة العربية، وهي امتداد سهلي تحده مياه الخليج من الشرق. لا يخلو هذا الامتداد السهلي من بعض المرتفعات المحدودة؛ إذ يبلغ أقصى ارتفاع في طبوغرافيا الأرض الكويتية ٢٨٤ متراً. غير أن أشهر هذه الارتفاعات وأهمها هو تل جال الزور بارتفاع ١٢٥ متراً وبامتداد ٦٥ كيلومتراً بمحاذاة الساحل(١٤).

هذا الانبساط السهلي لأرض الكويت، يسمح بمرور الرياح دون عوائق، ودون التأثير على سرعتها، سواء تلك القادمة من الشرق (العابرة فوق مياه الخليج) أو تلك القادمة من الشمال، أو الغرب من صحراء الجزيرة العربية. كما أن هذا الانبساط السهلي هو المسؤول أيضا (إلى جانب الحرارة المرتفعة التي تميز هذه المنطقة) عن ندرة هطول الأمطار، على الرغم من أن دولة الكويت دولة ساحلية.

٢ – المحددات الرئيسية للبيئة الكويتية:

إن المحدد الرئيسي الذي يشكل النظرة العلمية للبيئة الكويتية، هو كون دولة الكويت دولة صحراوية، تطورت أنماط الحياة فيها طبقاً للقانون الطبيعي للصحراء، الذي يفرض واقع شح الموارد الطبيعية على كل عناصر الحياة. وشح الموارد الطبيعية يخلق حالة بالغة الحساسية للتوازن الحيوي؛ لأن النباتات البرية مثلاً تعيش على قدر يسير جداً من الرطوبة التي تمتص منها احتياجاتها المحدودة من المياه، أو تختزن مياه الأمطار خلال موسمها المحدود زمنياً. لذلك إذا تغيرت موارد المياه إلى قليل من الوفرة فهي تؤدي إلى دمار الغطاء النباتي المتكيف مع الظروف البيئية المتميزة بالندرة. الأمر نفسه يحدث أيضاً إذا انخفضت كميات الموارد المحدودة فإن الدمار يلحق بالبيئة الطبيعية.

وهذا يعني أن عملية نمو عناصر البيئة الطبيعية في ظروف البيئة الصحراوية يمر في ظل هامش ضيق جداً من التغير؛ أي تغيرات كبيرة نسبياً بالسلب أو بالإيجاب تفعل فعلها في التوازن البيئي، وقد يترتب عليها فقدان عناصر مهمة أو نادرة من عناصر الحياة البرية، النباتية أو الحيوانية. هذه

الحقيقة تمثل عاملاً محدداً رئيسياً أمام المختصين بشؤون البيئة لدى التعامل مع البيئة الكويتية، وهي حقيقة لابد من وعيها والعمل في ظلها.

ويتبع ذلك متغير آخر بالغ الأهمية، دخل الحياة الطبيعية الكويتية منذ خمسين عاماً تقريباً، وأصبح جزءاً لا يتجزأ من الواقع البيئي الكويتي، وهو متغير إنتاج النفط؛ هذا المتغير يعد مصدراً دائماً لتلوث الهواء الجوي بعدد من الملوثات الغازية، وهي ثاني أكسيد الكبريت، والميثان، والأكاسيد النيترونية، وفي بعض الأوقات غاز كبريتيد الهيدروجين الذي يتميز برائحته الكريهة، وغاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن الاحتراق الكامل لغازات شعلة آبار الإنتاج ومعامل التكرير، وغاز أول أكسيد الكربون الناتج عن عمليات الاحتراق غير الكاملة.

ويعكس هذا الوضع وجود مصادر دائمة لتلوث الهواء، تمثل عبئاً على البيئة الهوائية بعيداً عن مصادر التلوث التقليدية المصاحبة للأنشطة الحياتية للسكان، من انبعاثات ناتجة عن الصناعة أو وسائل النقل، أو أي عمليات احتراق أو تصاعد غازي بسبب النشاط الإنساني.

هذه الأحمال الأساسية للتلوث التي يفرضها واقع إنتاج النفط، تقلل من قدرة البيئة الهوائية على استيعاب الملوثات التقليدية المشار إليها؛ مما يجعل البيئة الهوائية بالغة الحساسية لتصاعد الملوثات، بحكم أنها محملة من الأصل بكميات من الملوثات.

إذا أضفنا لقدر التلوث الهوائي الناتج عن إنتاج النفط، ذلك القدر من التلوث بالغبار الرملي الناتج عن واقع البيئة الصحراوية ذات الخصائص المشار إليها من قبل، وجدنا أنفسنا أمام نقطة قياسية للتلوث **Pollution Bench Mark** لابد من القبول بها والتسليم بوجودها قبل قياس أي ملوثات أخرى. وهذا المستوى القياسي الذي يفرض نفسه يمثل عبئاً مسبقاً لابد أن يضعه المخطط البيئي في الاعتبار.

أما المتغير الثالث الذي يؤدي دوراً محدداً في البيئة الكويتية، فهو كون الكويت بلداً ساحلياً، يمتلك شريطاً ساحلياً متعرجاً طوله ٣٢٥ كيلومتراً، إذا أضيف إليه سواحل الجزر التسع فإن إجمالي الشريط الساحلي يبلغ ٥٠٠

كيلومتر[١٥]. هذا الأمر يجعل البيئة البحرية في دولة الكويت متغيراً بالغ الأهمية بالنسبة لباقي البيئات الكويتية. وقد لعب البحر (الخليج) دوراً بالغ الأهمية في مسيرة التطور الاجتماعي والتاريخي للمجتمع الكويتي، ولا يزال له الدور نفسه في ارتباطه بالمشاعر الوطنية والتاريخية، بعد أن كف عن أن يكون مصدر الرزق الرئيسي.

وتؤدي البيئة البحرية دوراً مهماً يعزز من قدرات المنظومة البيئية الكويتية. فالبحر له دور مهم في تكثيف الأبخرة فيكون عاملاً مساعداً مهماً في تكثيف مياه المطر وتلطيف درجات الحرارة، وتخفيف حدة الغبار الرملي. إلى جانب الدور المهم لنسيم البحر في تنقية الهواء الجوي فوق اليابسة.

غير أن صور الاعتداء المتكررة على البيئة البحرية الكويتية، في منطقة الشريط الساحلي الممتد بطول الحد الشرقي للبلاد، وتراكم الملوثات بسبب النشاط الحضري الواسع في منطقة جون الكويت، تؤثر بشدة على التوازن البيولوجي للبيئة البحرية، وتمثل عامل تهديد قوي للتنوع البيولوجي.

٣ – ملوثات الهواء الجوي:

تتعدد مصادر تلوث الهواء في دولة الكويت بالإضافة للمصدرين الرئيسيين اللذين تمليهما الظروف الطبيعية وظروف إنتاج النفط؛ إذ تعتبر دولة الكويت من البلدان التي تتميز بكثافة عالية لحركة المركبات، على الرغم من عدم وجود ظاهرة تزاحم الطرق، وهذا يرجع لكفاءة تخطيط شبكة الطرق، وليس لنقص في كثافة الحركة؛ حيث بلغ عدد المركبات ١٠٤٢٦١٧ مركبة في عام ٢٠٠٤م؛ أي بمعدل ٢,٧ فرد/سيارة.

وهذه الكثافة العالية للسيارات في ظل نقص شديد لخدمة وسائل النقل العامة، تساهم في زيادة معدلات تلوث الهواء الجوي خاصة في المناطق السكنية، مما يترتب عليه زيادة تركيزات غاز ثاني أكسيد الكبريت في جميع المناطق السكنية، وزيادة تركيز غاز أول أكسيد الكربون في بعض المناطق بسبب عمليات الاحتراق غير الكامل للوقود نتيجة لعيوب فنية في بعض المركبات. يضاف إلى هذا

العامل الانبعاثات الصادرة عن المرادم، خاصة تلك المرادم القديمة القريبة من المناطق السكنية، وعلى الرغم من إغلاقها فإنه يترتب على الانبعاثات زيادة في تركيز غاز الميثان في المناطق السكنية القريبة من هذه المرادم.

بالإضافة إلى عدم التزام عدد كبير من المصانع الاشتراطات البيئية، وهو ما يؤدي إلى انبعاثات غازية عالية من عدد من الغازات الملوثة مثل ثاني أكسيد الكبريت، والميثان، وأول وثاني أكسيد الكربون، والغازات النيتريتية. ويعبر مستوى تلوث الهواء الجوي في منطقة أم الهيمان أبلغ تعبير عن هذه المشكلة.

٤ – البيئة البحرية:

في ظل تزاحم الأنشطة الحضرية على الشريط الساحلي (باستثناء الجزر) وحركة النقل البحري من الموانئ الكويتية وإليها، وعمليات تصدير النفط، تعاني البيئة البحرية الكويتية ضغوطاً هائلة على قدرتها الحيوية، مما يهدد التوازن البيولوجي للبيئة البحرية. وتعد التوسعات العمرانية في مياه الخليج بردم مساحات شاسعة منه، واحدة من أكبر التعديات على البيئة البحرية الكويتية، لما لها من آثار مدمرة على التوازن البيئي. يتمثل ذلك في ردم الشعاب المرجانية، الموئل الرئيسي لعدد كبير من الكائنات البحرية. فضلاً عن تزايد نسبة الأتربة العالقة في الوسط المائي بسبب عمليات الردم (خاصة أن التربة الكويتية تحتوي على عناصر غروية كثيرة)؛ مما يخفض من مستوى تسرب أشعة الشمس للوسط المائي، ويخفض من كميات الضوء في المياه، فيؤثر على نشاط التمثيل الضوئي للكائنات النباتية البحرية على اختلاف أنواعها، ويؤدي للقضاء على أعداد كبيرة من الأنواع البكتيرية، ويدفع أنواعاً أخرى لتغيير سلوكها المعيشي.

كما كان للتزاحم العمراني على شاطئ الخليج أثر آخر ضار بسبب تسرب كميات من مياه الصرف الصحي غير المعالجة معالجة كاملة إلى مياه الخليج؛ مما يؤدي للتلوث البيولوجي ويزيد من تعداد البكتريا المسببة للأمراض. ويضاف إلى مشكلات التوسع العمراني، المشكلات الناشئة عن تسرب الملوثات النفطية بسبب عمليات الإنتاج والنقل. إلى جانب ذلك الملوثات الناتجة عن حركة مرور السفن.

٥ – الوضع السكاني:

يتميز المجتمع الكويتي بمعدل مرتفع للزيادة السكانية تصل إلى نحو ٣,٤٪ سنوياً، يضاف إلى ذلك معدلات غير منتظمة النمو للسكان الوافدين، ولكنها تصل في بعض السنوات إلى أكثر من ٦ ٪، وقد تنحسر إلى معدل سالب للنمو، بحسب سياسات استقدام العمالة الوافدة التي تتبعها البلاد. لكن الحقيقة التي تؤكدها الإحصاءات أنه كلما زاد عدد السكان الكويتيين انخفضت نسبتهم بالنسبة لإجمالي السكان على أرض الكويت.

وتظهر هذه الحقيقة الإحصائية وجود خلل ما في سياسات استقدام القوى العاملة من خارج الكويت للتغلب على ندرة الموارد البشرية الكويتية. ومن ناحية أخرى بعد وصول تعداد السكان الكويتيين لأكثر من ٩٦٥ ألف نسمة عام ٢٠٠٥م، وتوقع وصول العدد إلى نحو مليون نسمة خلال عام ٢٠٠٧، لا يمكن اعتبار دولة الكويت من بلدان الندرة السكانية قياساً بالكثافة السكانية المتوقعة (نحو ٥٧,٨ فرداً على الكيلومتر المربع). غير أن احتياجات التنمية قد تفرض استقدام عمالة وافدة لمواجهة عجز في بعض المهن، لكن محصلة كل ذلك يشكل ضغطاً شديداً على الموارد الطبيعية الكويتية، على محدوديتها، وكذلك ضغطاً على الأوضاع البيئية.

رابعاً – مراجعة نقدية لما يخص دولة الكويت من قضايا دليل التنمية المستدامة:

يتجه كثير من الباحثين إلى التركيز على ما يسمى التنمية المستديمة في إطار الاستهلاك والتنمية المستديمة في إطار الإنتاج، وبالطبع فإن نطاق الاستهلاك لا يرتبط بشكل مباشر بقضية الخامات المتجددة، وإنما يرتبط أكثر بترشيد الاستهلاك كماً ونوعاً، في حين نطاق الإنتاج هو الذي يرتبط بقضية الخامات المتجددة وأهمها المتعلقة بالوقود. ونحاول في هذه الفقرة مراجعة هذا المعنى في ضوء دليل التنمية المستدامة بدولة الكويت.

أ – حماية قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارتها:

تمثل قاعدة الموارد الطبيعية في أي بلد من البلدان قاعدة النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بل النشاط الحياتي كله. لذلك فإن حالة قاعدة الموارد الطبيعية هي التي تحدد حالة الاستدامة ومستقبلها بصورة حاسمة.

غير أن خبرة الأنشطة الإنسانية خلال القرون المنصرمة وبخاصة خلال القرن العشرين، أظهرت عدم اكتراث وصل إلى حد تدمير قدر كبير من الموارد الطبيعية لكوكب الأرض؛ الأمر الذي أدى إلى تدهور الموارد الطبيعية إلى حد كبير، وصل إلى حدود كارثية في بعض الحالات مثلما حدث في المناطق التي تعاني الآن آثار التصحر في وسط القارة الإفريقية؛ مما أدى إلى المجاعات والحروب وفقدان العشرات من البشر من رجال ونساء وأطفال بسبب الجوع ونقص المياه.

وتتعدد صور المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية، غير أن أهمها على الإطلاق حماية النظم الإيكولوجية، مثل تحقيق الإدارة المتكاملة للأراضي وللموارد الحية للمحافظة على المنظومة الأرضية حاملة نظم الحياة البرية المختلفة، والغطاء الخضري. وهذا أساس للمحافظة على العديد من النظم الإيكولوجية الأخرى، حتى تلك التي لا تقع على الأرض. فضلاً عن أن المنظومة الأرضية تمثل قاعدة رئيسية للنشاط الاقتصادي.

وصيغة حماية قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية تنطبق على دولة الكويت في عموميتها. غير أن المناقشة التفصيلية قد تقدم الجديد في معالجة هذه القضية. ويرجع ذلك إلى طبيعة قاعدة الموارد الطبيعية الكويتية، فهي تنقسم إلى العناصر التالية:

- موارد بحرية وساحلية.
- بيئة صحراوية.
- موارد مياه جوفية بالغة المحدودية.
- موارد تعدينية، أهمها النفط، وما دون ذلك كميات محدودة جداً من المعادن.

ونقطة الخلاف هنا عن أية بيئات أخرى، تكمن في أن النفط يؤدي دوراً

محورياً في النشاط الاقتصادي، وعملية إنتاجه تؤثر على الموارد الطبيعية الأخرى، بل تهمش أدوارها. لذلك سوف تخضع عملية الحفاظ على الموارد الطبيعية الكويتية لانتقائية شديدة، تعكس الانحياز للنفط بحكم هيمنته على النشاط الاقتصادي. وليس مرجع ذلك تأبيد النشاط الاقتصادي المعتمد على المورد شبه الوحيد لإنتاج الثروة، ولكنه تسليم بأمر واقع يعكس شح الموارد الطبيعية وفقر البيئة الطبيعية الكويتية للموارد.

غير أن جانب الموارد البحرية والساحلية يحتل موقعاً متميزاً في معادلة المتغيرات البيئية الكويتية، وينبغي توجيه أكبر قدر من العناية بها. ومن ناحية أخرى – بسبب الدمار الهائل الذي لحق بالبيئة الطبيعية الكويتية خاصة البيئة البرية، من جراء الغزو العراقي الغاشم – فإن المطلوب هو توجيه أكبر قدر من الاهتمام لإعادة تأهيل البيئة البرية الكويتية، مقدمة لتطوير جهود المحافظة عليها.

ب – تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدام:

يعتبر تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين حجر الزاوية في تحقيق التنمية المستدامة؛ لأنه من الضروري لتحقيق الاستدامة أن يتم كل من الإنتاج والاستهلاك في ظل الطاقة الممكنة للنظم الإيكولوجية للمجتمعات. لذا تدعو الوثيقة إلى ضرورة الفصل بين النمو الاقتصادي والتردي البيئي من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد (من وجهة النظر البيئية، وليس من وجهة نظر التكاليف فقط) وعمليات الإنتاج مع التقليل من تدهور الموارد، سواء بتجنب الاستخدام الجائر للمورد، أو عدم صيانة المورد الطبيعي خلال عمليات الاستخدام (خاصة لو كان مورداً ناضباً) وحماية المورد من التلوث والتبديد، إذ قد يؤدي ذلك إلى فقدان مورد متجدد؛ لأن تراكم الملوثات يفقد المورد قيمته ويجعله بلا فائدة على الرغم من تجدده.

ولم تتحدث الوثيقة عن الاستهلاك بشكل مستقل، بل لم يرد مصطلح الاستهلاك إلا في عنوان البند فقط. هذا الأمر بطبيعة الحال ليس خطأً منهجياً، ولكنه انطلق من أن الاستهلاك قاطرة الإنتاج، وأن تنظيم المنتج هو تنظيم

للاستهلاك في الوقت نفسه. لذلك يكون الحديث عن الإنتاج متضمناً بالضرورة وبحكم الارتباط، للاستهلاك أيضاً.

وتتميز دولة الكويت بارتفاع مستويات الاستهلاك لديها. وطبقاً لمقياس الأثر البيئي **Ecological Footprint**[١٦] يقدر الاستهلاك الكويتي بقيمة ١٠,٣ أمثال الطاقة الإنتاجية للأراضي الكويتية[١٧]. ويأتي مستوى الاستهلاك الكويتي بذلك في المرتبة الخامسة ضمن أعلى عشرة بلدان في العالم، ومن بيانات الجدول رقم (١) يتضح أن مؤشر الاستهلاك (الأثر البيئي/ فرد) لا يرتبط بقيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إذ لا نجد ثمة علاقة بين المتغيرين مما يؤكد أن قيمة مؤشر الأثر البيئي تعكس السلوك الاستهلاكي بغض النظر عن الظروف الاقتصادية، لكن ليست بصورة مطلقة، لأن البلدان العشرة الموضحة بالجدول تعد من بلدان العالم الغنية ولكنها ليست الأكثر ثراءً. فهناك اليابان وألمانيا والسويد وسويسرا، على الرغم من ثرائها فإنها ليست ضمن البلدان العشرة الأكثر استهلاكاً.

إذاً، يمثل الاستهلاك الكويتي – دون شك – عنصر ضغط على الموارد الطبيعية للدولة، فقد تأثر قطاع الثروة السمكية بهذه المعدلات العالية للاستهلاك، وترتب عليه ظهور دلائل تشير لإمكان حدوث ظاهرة الصيد الجائر **Over Fishing** في المصايد الكويتية. ومن ناحية أخرى تأثر قطاع إنتاج الكهرباء والماء بهذه المعدلات العالية للاستهلاك، فأصبحت عاملاً مهدداً لإمكانية تزويد السكان باحتياجاتهم من المياه والكهرباء. لذا قامت الحكومة بتخصيص المزيد من الاستثمارات لإنتاج الكهرباء والماء.

لكن مشكلة التوسع في إنتاج الكهرباء والماء لا تتوقف عند حدود تخصيص المزيد من الموارد المالية ولكنها تتعدى ذلك إلى زيادة استهلاك الطاقة، وربما بمعدلات غير مسبوقة، كذلك ما يترتب على عمليات الاحتراق لتوليد الكهرباء وإنتاج الماء من زيادة لانبعاثات الغازات الملوثة، وأهمها ثاني وأول أكسيد الكربون.

جدول رقم (١)
أعلى عشرة بلدان في العالم على مؤشر الأثر البيئي/ للفرد
(بيانات عام ١٩٩٦م)

البلد	قيمة مؤشر الأثر البيئي (هكتار/فرد)	عدد السكان (بالمليون نسمة)	قيمة الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دولار أمريكي)	نصيب الفرد من الناتج المحلي بالدولار الأمريكي
دولة الإمارات العربية	١٦,٠	٢,٢٦٠	٤٢٨٠٦	١٨,٩٤١
سنغافورة	١٢,٣	٣,٣٧٥	٧٩٨٣١	٢٣,٦٥٤
الولايات المتحدة	١٢,٢	٢٦٩,٤٣٩	٧١٠٠٠٠٧	٢٦,٣٥١
الدانمرك	١٠,٥	٥,٢٤١	١٥٦٠٢٧	٢٩,٧٧٠
دولة الكويت	١٠,٣	١,٦٨٦	٢٨٩٤١	١٧,١٦٥
أيرلندة	٩,٥	٣,٦٣٤	٥٢٧٦٥	١٤,٥٢٠
نيوزيلندة	٩,٥	٣,٧٢٠	٥١٦٥٥	١٣,٨٨٦
أستراليا	٨,٥	١٨,١٤١	٣٣٧٩٠٩	١٨,٦٢٧
فنلندا	٨,٤	٥,١٢٦	١٠٥١٧٤	٢٠,٥١٨
كندا	٧,٧	٢٩,٩٤٧	٥٧٣٦٩٥	١٩,١٥٧

المصدر: M. Wackernagel, et al: The Ecological Footprint of Nations, UBP Project (1996 data). wwww.rprogress.org.

ج – تعزيز التنمية المستدامة على الصعيد التكنولوجي:

دعت الوثيقة إلى أهمية تسخير قدرات العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة، وتعزيز تمويل البحوث من أجل الوصول إلى التكنولوجيا السليمة بيئياً، ونشر المعارف المتعلقة بها، خاصة في البلدان النامية. كما ترى الوثيقة ضرورة أن تحظى البلدان النامية بحصص أوفر من برامج البحث والتطوير المتعددة الأطراف، مع الربط بين مقرري السياسات والأوساط العلمية، لتلقي المشورة العلمية، ورفع مستوى السياسات، وإدخال البحث العلمي في إدارة التنمية على نطاق واسع. وكي يتحقق ذلك، هناك مجموعة من الإجراءات نعرضها على النحو التالي:

- تحسين قدرات المؤسسات العلمية الوطنية في البلدان النامية من أجل الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئياً، ونقل هذا النوع من التكنولوجيا وتوطينه ونشره.
- تيسير عمليات تقويم الاحتياجات التكنولوجية بحسب البلدان.
- إنشاء الأطر القانونية والتنظيمية في كل من البلدان المنتجة للتكنولوجيا والمتلقية لها، للتعجيل بنقل التكنولوجيا السليمة بيئياً، وتدعيم تطبيقها.
- مساعدة البلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية في الوصول إلى التكنولوجيا المرتبطة بنظم للإنذار المبكر، وببرامج التخفيف من حدة الكوارث، ونقل التكنولوجيا إلى هذه البلدان.
- تحسين استخدام العلم والتكنولوجيا في الرصد البيئي ونماذج التقويم وبناء قواعد البيانات ونظم المعلومات البيئية المتكاملة.

ويعد هذا الجانب لمعالجة الاستدامة في المجال التنموي، من أهم المجالات المتعلقة بدولة الكويت لعدة أسباب، نوجزها فيما يلي:

- أنماط الاستهلاك الراقية، تلك التي تعتمد على أحدث ما تنتجه التكنولوجيا في ظل معطيات مجتمع الرفاه الذي تعيش في ظله دولة الكويت منذ أربعين عاماً ونيف؛ لذا قد يترتب على ذلك دخول أنواع من التكنولوجيا غير المستدامة، سواء عالية الاستهلاك للطاقة أو تلك التي يصدر عنها ملوثات إشعاعية أو كيماوية، وربما ملوثات غازية، خاصة بعض السيارات ذات الاستهلاك العالي للوقود، كثيرة العوادم.
- بناء المباني السكنية وتجهيزها، حيث تستخدم تصميمات غير موفرة للطاقة، ومواد بناء غير صديقة للبيئة، فضلاً عن مخلفات البناء غير القابلة لإعادة الاستخدام.
- تجهيزات المباني– سواء الخاصة أو العامة – تعد من التجهيزات المسرفة في استخدام الطاقة في ظل الظروف المناخية الكويتية.
- الاتجاهات المتسارعة نحو الاستثمارات كثيفة رأس المال، كثيفة

التكنولوجيا. يترتب على هذا النوع من الاستثمارات- خاصة تلك التي تستخدم تكنولوجيا غير صديقة للبيئة - انطلاق ملوثات غازية وكيماوية عالية، في ظل غياب القيود التي تلزم أصحاب المشاريع ضرورة إجراء دراسات المردود البيئي، لاختيار الفنون الإنتاجية غير المضرة بيئياً، وكذلك ظروف إنشاء المشروعات وتشغيلها.

- الطلب التنموي الواسع على التوسعات العمرانية وبناء المشروعات الكبرى. أظهرت الخبرة أن المشروعات المنفذة كانت تميل نحو توظيف التكنولوجيات اليسيرة، بغض النظر عن تداعياتها البيئية، مثل اللجوء للتبريد المباشر من مياه البحر للمحطات الكبرى لتوليد الكهرباء. أو اختيار تصريف مياه الصرف غير كاملة المعالجة في مياه الخليج. فضلاً عن التوسع في طاقات الموانئ دون استخدام التجهيزات التكنولوجية التي تحمي المياه الشاطئية من مخلفات عمليات الشحن والتفريغ.
- التحديث والصيانة المستمرة للبنية الأساسية. على الرغم من أهمية هذه العمليات، وضرورتها لمواجهة الاحتياجات التنموية المتزايدة للاقتصاد الكويتي، إلا أن الاعتماد على مواد غير قابلة لإعادة الاستخدام في بناء البنى الأساسية وتجهيزها، يحول هذه العمليات الضرورية لاستدامة التنمية إلى إحدى العمليات المنتجة للمخلفات، التي تشكل عبئاً على المحيط الحيوي مما يهدد الاستدامة. أو بمعنى آخر كلما كان النهج التنموي رشيداً في استخدام الموارد، كفل ذلك الاستدامة البيئية.
- التخلص من النفايات بطرق تقليدية سواء من خلال المرادم التي سبق الإشارة إليها، أو التخلص من الزيوت الآلية في الأماكن الصحراوية المترامية المكشوفة. وعلى الرغم من وجود توجه لتدوير النفايات - بدأ بالفعل في مجال تدوير مواد البناء، والتخطيط لتدوير النفايات الصلبة - فإن تعميم هذه التكنولوجيا أمر ضروري في ظل معدلات الاستهلاك العالية للمجتمع الكويتي.

د – التعليم وتعزيز التنمية المستدامة:

يمثل التعليم عنصراً حاسماً في تعزيز فرص الوصول للتنمية المستدامة. لذلك ينبغي إدماج مفاهيم الاستدامة في جميع مراحل التعليم، ووضع الخطط والبرامج التعليمية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، لجعل التعليم من أجل التنمية المستدامة جزءاً من هذه الخطط والبرامج. فالجودة النوعية في التعليم هي جوهر قيام التعليم بالدور الحاسم في تحقيق التنمية المستدامة(١٨). لذا تدعو الوثيقة لإتاحة التعليم للجميع، وتأكيد المساواة بين الجنسين في الوصول للفرص التعليمية، كما تدعو لتوفير الدعم المالي لبرامج التعليم في البلدان النامية.

ويتحدد دور التعليم في تعزيز التنمية المستدامة في بناء الجانب القيمي الذي يؤدي لتغيير المفاهيم حول الاقتصاد والمجتمع لصالح مفهوم الاستدامة. هذا الدور لا يزال غائباً في المجتمع الكويتي، حيث لم تتناول الرسائل التعليمية قضية التنمية، وما زالت تتعامل مع الواقع الاقتصادي للمجتمع على أنه نعمة أبدية بغض النظر عن الاحتياجات التنموية للمجتمع. كما لم ينشط التعليم في تحمل رسالة ترشيد الاستهلاك، وتدعيم قيم العمل والإنتاج. لذلك لا يزال أمام النظام التعليمي جهد كبير على صعيد إعادة صياغة التوجهات القيمية للرسالة التعليمية كي تتواءم مع التوجهات الجديدة للمجتمع الكويتي التي استبدلت بالاعتماد على النفط، الاعتماد على العنصر البشري، وتبنت قيم التنمية البشرية المستدامة(١٩).

لذا على التعليم أن يكون منسجماً مع التوجهات المجتمعية الجديدة، وأن يعمل أيضاً على تقديم طرح جديد لمفهوم النمو والاستغلال المستدام للموارد الطبيعية، وصيانة المنظومات الحيوية للمجتمع.

خامساً – إجراءات عملية نحو تفعيل الخطة التنفيذية للاستدامة في دولة الكويت:

على ضوء ما عرضناه من قضايا الاستدامة التي تخص دولة الكويت، طبقاً لما تتميز به من ظروف تختلف كثيراً عن غيرها من البلدان سواء من ناحية

البيئة الطبيعية أو مستويات الدخل، وكذلك من ناحية أولويات القضايا التي تمثل تحدياً للتنمية المستدامة بها. فإن أي محاولة لتفعيل الخطة التنفيذية للاستدامة في دولة الكويت لابد أن تنبع من تلك الخصوصية ومن أولويات هذه القضايا.

ولنبدأ بتوضيح تصور لتسلسل الخطوات التنفيذية وترابطها لتفعيل دليل التنمية المستدامة، وذلك في ضوء الشكل رقم (١). وغني عن القول إن هذا الدليل التنفيذي ليس دليلاً تنفيذياً لتحقيق التنمية المستدامة، بقدر ما هو دليل عمل لمتخذ القرار حتى يهيئ البيئة للعمل على تحقيق التنمية المستدامة، التي تقتضي خطوات أكثر جذرية في المجالات التنموية مجتمعة.

وفيما يلي عرض موجز للخطوات العملية للدليل التنفيذي المقترح الذي ينقسم إلى قسمين رئيسيين، وهما: القسم التأسيسي، ثم القسم التطبيقي، وداخل كل قسم هناك مجموعة محددة من الخطوات، نفصلها على النحو التالي:

أ – القسم التأسيسي:

١ – مسح الموارد الطبيعية:

دون شك يعرف المسؤولون في دولة الكويت الموارد الطبيعية المتاحة في البلاد. غير أن مسح الموارد الطبيعية الذي نقترحه في هذا الدليل يقوم على تقويم مخزون الموارد الطبيعية غير المتجددة، وتحديد معدلات تجدد الموارد غير الناضبة. هذا من ناحية المسح الطبيعي البسيط، غير أن إدخال العامل البيئي في عملية المسح يعد أمراً بالغ الأهمية، وهو الذي ينصب على تقويم قابلية المورد للاستخدام بعد تقدير مدى تلوث المورد، وإمكانيات إزالة الملوثات المؤثرة على المورد إذا كان ذلك ممكناً. فقد يتوافر أحواض من المياه الجوفية مثلاً ولكنها غير صالحة للاستخدام بسبب تركز ملوثات بها، ولذلك تلغى من قائمة الموارد الطبيعية القابلة للاستخدام، بل تصنف على أنها مصادر للضرر البيئي، التي ينبغي الحذر منها.

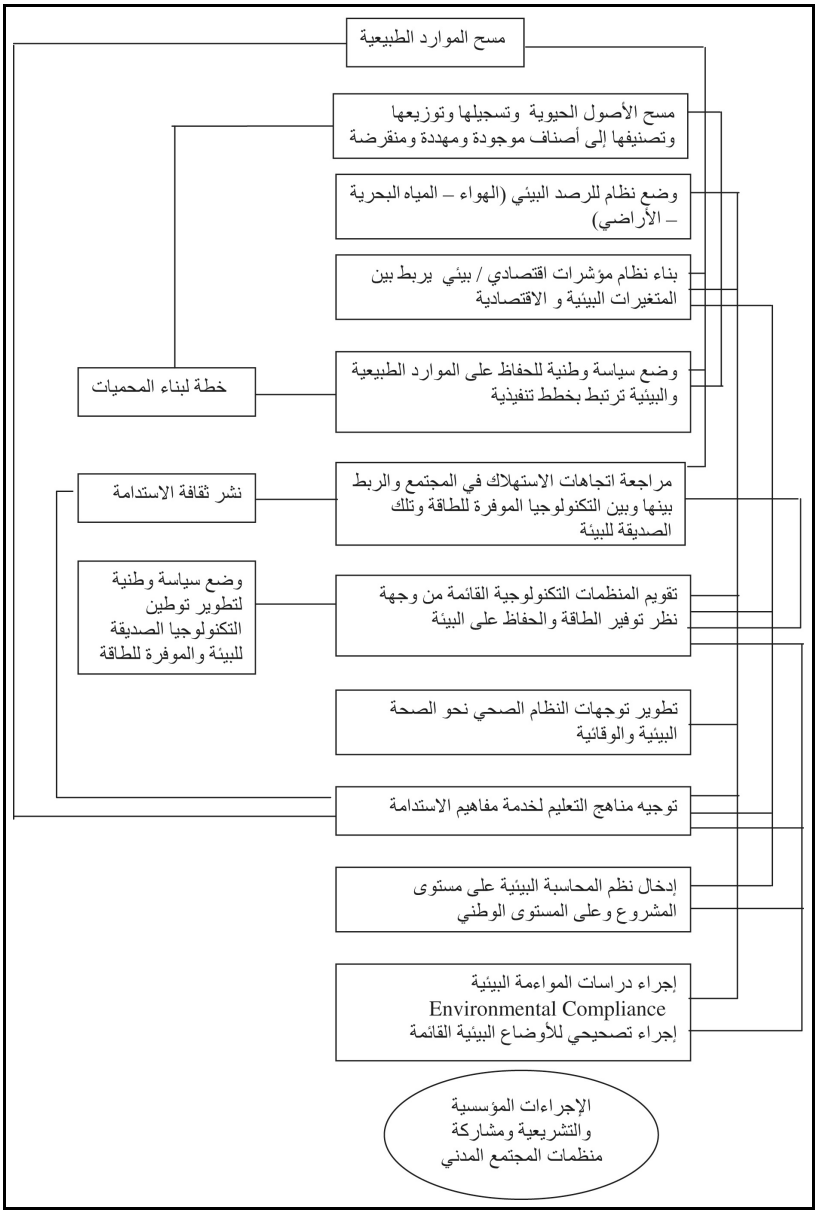

الشكل رقم (١)
خطوات الدليل التنفيذي

ونضرب مثلاً لذلك بوضع بحيرتي إدكو ومريوط بجمهورية مصر العربية، حيث وصل تركز الملوثات بهما إلى أكثر من ارتفاع ٣٠ متراً من القاع، وأصبحت كل صور الحياة الطبيعية منعدمة فيهما، وقد انطبق عليهما التعبير البيئي " الموت الحيوي" لكلتا البحيرتين. لذا فقدت البحيرتان موقعهما كموارد طبيعية، وأصبحتا من مصادر الخطر البيئي بسبب الانبعاثات الضارة التي تصدر عنهما، فضلاً عن خطرهما على الوسط المحيط نتيجة لنشع المياه المحملة بالمواد الكيماوية والعضوية الضارة. لذلك لزم وضع برامج لمكافحة الآثار الضارة لهاتين البحيرتين.

٢ – مسح الأصول الحيوية وتسجيلها وتوزيعها إلى أصناف موجودة، ومهددة، ومنقرضة:

من الأهمية بمكان تعرف وضع المخزون الحيوي أولاً فأولاً، وإخضاعه دوماً للمراقبة والمسح الدوري؛ لأن الأصناف الحيوية، نباتية وحيوانية، عندما يصل وجودها إلى مرحلة التهديد، سرعان ما تفقد (تنقرض)، وفي هذه الحالة تصعب أو تستحيل استعادتها. لذلك تعد هذه الخطوة بالغة الأهمية في وضع خطط الاستدامة؛ لأنه لا يمكن الحديث عن تنمية مستدامة في ظل فقدان الأرصدة الحيوية.

٣ – وضع نظام للرصد البيئي (الهواء – المياه البحرية – الأراضي):

تكمن أهمية نظام متكامل للرصد البيئي في مراقبة التهديدات البيئية، والظواهر غير المرغوب فيها، حتى توضع الخطط والسياسات اللازمة لتجنبها أو معالجتها. إن تكامل نظام الرصد ضروري لقياس تأثير الملوثات في وسط بيئي معين على الأوساط البيئية الأخرى. فمما لاشك فيه أن هناك تأثيرات لتلوث الهواء على البيئة البحرية وبخاصة المياه الشاطئية، عندما تذوب فيها الغازات القابلة للذوبان في الماء. كذلك تتأثر التربة بكثافة المعادن الثقيلة في الهواء الجوي؛ لأن جزئيات هذه المعادن بعد فترة من الوقت تتساقط إلى الأرض.

وبالمقابل إن وجود ملوثات كيماوية في المياه البحرية، قد يؤدي تفاعلها

لتصاعد انبعاثات غازية إلى الهواء الجوي، فتزيد من أحمال التلوث فيه. والأمر نفسه يحدث بالنسبة للأراضي عندما تعالج بالأسمدة الكيماوية فإن هناك قدراً من الانبعاثات تتصاعد إلى الهواء الجوي، وكذلك في حال استخدام المبيدات الكيماوية.

غير أن الجانب الذي لا تحفل به كثيراً السلطات البيئية في العديد من البلدان، هو ذلك الخاص بتلوث الأراضي، على الرغم من الخطورة الشديدة الكامنة في ذلك، بسبب تراكم الملوثات في التربة، ومكوثها فيها لسنوات طويلة حتى تضمحل كيماوياً (مركب الدي دي تي يمكث في التربة ٢٥ عاماً حتى يتحلل كيماوياً، والمعادن الثقيلة في صورتها الأحادية تبقى إلى الأبد إلا إذا اتحدت بعناصر أخرى وكونت مركبات قابلة للذوبان، وهذا من الاحتمالات الضئيلة للغاية).

٤ – بناء نظام مؤشرات اقتصادي/ بيئي يربط بين المتغيرات البيئية والاقتصادية:

يرتبط هذا النظام بكل من عملية مسح الموارد الطبيعية، ووضع نظام الرصد البيئي. ويعمل نظام المؤشرات على تقديم صورة واضحة لعمليات النمو الاقتصادي في علاقتها بالمتغيرات البيئية لتوضيح الآثار المباشرة للتنمية على البيئة الطبيعية. كما يوضح نظام المؤشرات اتجاهات الاستدامة من خلال حركة إنتاج السلع والخدمات واستهلاكها. ووجود مثل هذا النظام يهيئ الشروط الموضوعية لإدخال المتغيرات البيئية ضمن اعتبارات التنمية الاقتصادية.

ب – القسم التطبيقي:

١ – وضع سياسة وطنية للحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية ترتبط بخطط تنفيذية:

يرتبط وضع السياسة بكل من مسح الموارد الطبيعية، وبناء نظام مؤشرات اقتصادي/ بيئي. ومن المنتظر من هذه السياسة الوطنية وضع إطار وطني يحدد لجميع الجهات الحكومية والخاصة قواعد التعامل مع الموارد الطبيعية، وطرق التزام المعايير البيئية، وقواعد هذا الالتزام. إذ لا يكفي سن القوانين فقط،

إن لم يرتبط بها قواعد عمل محددة وموجهة لمتخذ القرار على مختلف الأصعدة الإنتاجية والخدمية في كل من الحكومة والقطاع الخاص. ولا تتوقف السياسة الوطنية على طرح القواعد وإنما تضع خطط عمل تنفيذية لحل بعض إشكالياتها التي يحتاج حلها إلى جهد مخطط ومنظم. ومن هذه الخطط التنفيذية ذات الأهمية القصوى، خطط بناء المحميات الطبيعية.

٢ – مراجعة اتجاهات الاستهلاك في المجتمع والربط بينها وبين التكنولوجيا الموفرة للطاقة، وتلك الصديقة للبيئة:

ترتبط مراجعة اتجاهات الاستهلاك بمسح الموارد الطبيعية؛ لأن حالة الوسط الطبيعي وقدرته سوف تكونان عاملاً محدداً مهماً لاتجاهات الاستهلاك. وتعد اتجاهات الاستهلاك العامل الرئيسي في تحديد اتجاهات الاستدامة؛ بحكم أنها تأخذ من المحيط الحيوي، وتحمله بنتائج الاستهلاك؛ أي تنتقص من الموارد الطبيعية خلال عملية الاستهلاك مما قد يؤدي لاستنزاف الموارد، أو إجهادها، حتى تفقد المقدرة على التجدد، وقد يكون استنزاف الموارد الناضبة سريعاً قبل أن تتمكن الجهود التكنولوجية من توفير البديل. ويتلازم مع عملية الاستهلاك، إنتاج النفايات على أنواعها، تلك التي تشكل عبئاً على البيئة الطبيعية بحكم أنها ملوثات ووجودها يبدد أو يدمر قسماً آخر من الموارد الطبيعية، ولا يدخلها في دائرة الإنتاج. كما يعد استهلاك الطاقة حالياً من أخطر جوانب الاستهلاك المهدد للاستدامة بحكم شح موارد الطاقة الرخيصة ودخول الجماعة الإنسانية عصر النفط غالي الثمن. لذلك يعد استهلاك الطاقة دون ترشيد هدراً للموارد حتى لو كان البلد منتجاً للنفط؛ لأن بديل الاستهلاك، تسويق النفط والحصول على عوائد أكثر لدعم التنمية. لذلك رأينا ضرورة اللجوء للتكنولوجيا الصديقة للبيئة ولا سيما في مجالات الطاقة المتجددة باستخدام الرياح والطاقة الشمسية والطاقة المنبعثة من باطن الأرض، وغير ذلك من مصادر الطاقة النظيفة، إلى جانب البدائل الصديقة في تكنولوجيا الزراعة والمياه، للتقليل من مخاطر التصحر وشح الأمطار، وغيرها من العوامل التي تسهم في رفع درجة الحرارة.

وعلى صعيد آخر، في ظل مستويات الاستهلاك المرتفعة، يكون من اليسير على المجتمعات أن تحاكي كل صور الاستهلاك المستحدثة، فإذا تم ذلك دونما اعتبار لاختيار نوع التكنولوجيا الصديقة للبيئة فإن عملية الاستهلاك تصبح عاملاً مدمراً بالغ الخطر وواسع الأثر على المحيط الحيوي. وحتى تنجح السياسة الاستهلاكية الرشيدة في المجتمع لابد من ربطها بنشر ثقافة الاستهلاك المستدام. ومن ثم فتكنولوجيا ذات كفاءة عالية وشديدة النظافة وصديقة للبيئة لا يمكن أن تكون مستديمة إذا كانت لا تعتمد على مواد خام متجددة.

٣ – تقويم المنظومات التكنولوجية القائمة من وجهة نظر توفير الطاقة والحفاظ على البيئة:

يرتبط تقويم المنظومات التكنولوجية بكل من نظام الرصد البيئي، ونظام المؤشرات الاقتصادي/ البيئي، وبمراجعة اتجاهات الاستهلاك؛ لأن المنظومة التكنولوجية القائمة تؤدي دوراً أساسياً في حجم الانبعاثات الغازية الملوثة ونوعيتها، وكذلك في طبيعة وكميات النفايات السائلة والصلبة، كما تهيئ الظروف لإمكانية إعادة تدوير النفايات. وتتحدد معدلات إنتاج السلع والخدمات، ومعدلات استخدام المدخلات طبقاً للشروط التكنولوجية السائدة. لذلك تؤدي المنظومة التكنولوجية القائمة دوراً أساسياً في تحديد قيم المؤشرات الاقتصادية/ البيئية.

ومن جانب آخر، ترتبط المنظومة التكنولوجية باتجاهات الاستهلاك، وطبيعتها التشغيلية عامل محدد رئيسي في استخدام الطاقة. ويعد هذا التقويم أساسياً؛ لأنه يشمل القاعدة التكنولوجية التي يقوم عليها إنتاج السلع والخدمات في المجتمع. ويرتبط بعملية التقويم تلك، جهود وضع سياسة وطنية لتطوير وتوطين التكنولوجيا الصديقة للبيئة والموفرة للطاقة.

٤ – تطوير توجهات النظام الصحي، نحو الصحة البيئية والوقائية:

يعتبر تعزيز الصحة العامة شرطاً من شروط تحقيق الاستدامة؛ لأنه أمر يتعلق برفاهية البشر الذين هم قضية الاستدامة ومبررها. غير أن الجوانب

الواجب التركيز عليها هي كل من الصحة الوقائية والصحة البيئية، وذلك لتجنب الإصابة بالأمراض قدر الإمكان. فضلاً عن أن هناك أنواعاً من الأمراض ذات أسباب بيئية يصعب، في بعض الأحيان، الشفاء منها إن لم يكن مستحيلاً، مثل أمراض السرطان، ومشكلات الجهاز التنفسي. لذلك يرتبط تطوير توجهات النظام الصحي بنظام الرصد البيئي.

٥ – توجيه مناهج التعليم لخدمة مفاهيم الاستدامة:

يرتبط التعليم بطبيعة الحال بجميع الخطوات التنفيذية للدليل، ولكن بشكل رئيسي، له ارتباطه بكل من مسح الموارد الطبيعية، ونظام الرصد البيئي، ونظام المؤشرات الاقتصادي/ البيئي، وبتقويم المنظومات التكنولوجية القائمة، وبعملية نشر ثقافة الاستهلاك المستدام، وهي عملية متكاملة مع ما يقوم به النظام التعليمي في خدمة مفاهيم الاستدامة. إن على النظام التعليمي أن يرسخ مفاهيم الاستدامة في التعامل مع النظام الطبيعي، ومعالجة قضايا النمو والتنمية، وإشباع الحاجات، واختيار النظم التكنولوجية وتطويرها.

٦ – إدخال نظم المحاسبة البيئية على مستوى المشروع، وعلى المستوى الوطني:

يعد إدخال المحاسبة البيئية على المستوى الوطني؛ أي في منظومة الحسابات القومية **National Accounting** وعلى مستوى المشروع – خطوة ضرورية لوضع الأساس الموضوعي لتحويل مفهوم الاستدامة إلى حقيقة اقتصادية قابلة للحساب والتأثير في اقتصاديات المشروعات، وإدارة الاقتصاد الوطني.

٧ – إجراء دراسات المواءمة البيئية Environmental Compliance وعملياتها كإجراء تصحيحي للأوضاع البيئية القائمة:

والغرض من هذا الإجراء هو تصحيح الأوضاع البيئية الخاطئة – كالاستخدام الجائر للموارد غير المتجددة – التي سبقت التزام مفهوم الاستدامة، على صعيد الأنشطة الإنتاجية والخدمية جميعاً. وتتولى الأجهزة المعنية دراسة إمكانيات المواءمة البيئية، وتتولى كل جهة إجراء عمليات المواءمة على ضوء ذلك. ولضمان استمرار الالتزام بقواعد المواءمة البيئية، يتم وضع نظام للمراجعة

البيئية **Environmental Auditing** على مستوى المشروع، يتابع بمعرفة الأجهزة المعنية. وبذلك يكون المجتمع قد نجح في التخلص من الأساليب الإنتاجية غير المرغوب فيها بيئياً، ووضع أساس متابعة هذا الالتزام.

٨ – حزمة الإجراءات المؤسسية والتشريعية، ومشاركة منظمات المجتمع المدني:

لم يتضح من الشكل صلة محددة للربط بين هذه الخطوة وغيرها من الخطوات، كما أنها لم تبد في الرسم منفصلة، وهذا يرجع إلى أن هذه خطوة تمثل الوعاء الحاضن لكل خطوات العمل؛ حيث تصدر التشريعات المتعددة التي تحدد صيغ الاستدامة وأساليبها في المجتمع، ومسؤوليات المتابعة وأشكالها، ونظم إقرار المشاريع، والتزام إجراء دراسات المردود البيئي. وتؤدي منظمات المجتمع المدني دوراً محورياً في تحقيق الاستدامة، فهي تعكس صورة المشاركة المجتمعية، تنفيذاً ورقابة، على مختلف الأنشطة في المجتمع لضمان تحقق الاستدامة.

سادساً – خاتمة:

لقد طرحت مشكلة الدراسة تساؤلاً رئيسياً حول مدى تحقيق دولة الكويت الاستدامة البيئية. ومن العرض السابق نستطيع إعطاء إجابة إلى حد كبير قاطعة، خاصة أن إحداث تنمية مستدامة هي عملية طويلة المدى، وذلك بسبب تدخل عوامل عديدة في تحقيق ذلك، تتجاوز الفهم الاقتصادي لتمتد إلى السياق الاجتماعي والثقافي.

فوفقاً للتحليلات التي قُدمت من خلال الدراسة نستطيع القول: إن الدولة الكويتية تواجه العديد من التحديات البيئية التي تعرقل نهج الاستدامة؛ الأمر الذي يجعلنا بحاجة إلى وقفة لمراجعة حساباتنا التنموية – وهذا ما فعلته الدراسة –، وإلى أي مدى نضر بيئتنا بنهجنا التنموي الجائر، فهناك الكثير والكثير من المتغيرات التي تهدد الاستدامة في المجتمع الكويتي. ومن جانب آخر لم تتوقف الدراسة عند مجرد النقد وتشخيص واقع الاستدامة البيئية في

المجتمع الكويتي، وإنما حاول الباحث صياغة إجراءات عملية – في ضوء التشخيص والنقد – لتفعيل الخطة التفيذية لتحقيق الاستدامة في دولة الكويت.

وتجدر الإشارة إلى أن تحقيق التنمية المستدامة في حاجة إلى الطاقات الإبداعية، وأن عدم استثمار العنصر البشري أصبح اليوم مشكلة، لأن الإنسان هو الأداة والهدف من التنمية الشاملة. ومن هنا لو بقي الإنسان يعاني تخلفاً في الفكر والوعي، فإن الخطط التنموية لا يمكن أن تصل إلى غاياتها المنشودة، وهكذا نرى أن التنمية البيئية المستدامة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمن أجلها يجب أن تُرسم الخطط والسياسات التنموية، وتشارك الجهود الفكرية والجسدية والتنظيمية في تحقيق أهداف هذه الخطط والسياسات.

المراجع والحواشي

١ – منى خليفة، (٢٠٠٢م)، التنمية البشرية: الصحة السكانية والبيئة، رؤية جامعة القاهرة في تحديث الدولة المصرية، الجزء الثاني، التنمية الشاملة، القاهرة، ص ٢٤٥.

٢ – انظر: نصر محمد عارف، (٢٠٠٢م)، التنمية من منظور متجدد: التحيز – العولمة – ما بعد الحداثة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة.

٣ – راجع: برنامج الامم المتحدة الإنمائية، (١٩٩٢م)، تقرير التنمية البشرية، جامعة أكسفورد، نيويورك.

٤ – لمزيد من التفصيل حول هذا التعريف انظر: كمال التابعي، (١٩٨٥م)، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، دار المعارف، القاهرة، ص ص ٥٨–٦١.

٥ – أديب نعمة، (٢٠٠٣م)، تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول: مناقشة في المفهوم، مجلة إضافات، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، العدد الرابع، ص ٤٣.

٦ – لمزيد من التفاصيل حول مؤشرات مفهوم التنمية المستدامة، راجع: علي الزعبي، (٢٠٠٧م)، التنمية المستدامة في دولة الكويت، وزارة التخطيط.

٧ – يعتمد هذا العرض على الوثيقة المجمعة لتقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي يتضمن خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي يقع في الصفحات من ص٩ حتى ص ٩٦ من التقرير المجمع، وقد صدر في ٤ سبتمبر عام ٢٠٠٢م بمدينة جوهانسبرج بجمهورية جنوب إفريقيا، وثيقة التقرير المجمع الترجمة العربية المعتمدة عن الأمم المتحدة بنيويورك عام ٢٠٠٢م.

٨ – انظر: أنتوني جيدنز، (٢٠٠١م)، مراجعة أطروحات النظرية الاجتماعية: رؤية نقدية، ترجمة شحاتة صيام، رامتنان للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ٢٦٨.

٩ – مصطفى خلف عبد الجواد " مترجم "، (٢٠٠٢م)، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص ٤٢١.

١٠– علي ليلة، (١٩٩٠م)، موقع مدرسة فرانكفورت على خريطة النقد الاجتماعي: مكانتها وإسهامها، قضايا فكرية: الماركسية البيرستريكا ومستقبل الاشتراكية، الكتاب التاسع والعاشر، القاهرة، ص ١٥٩.

١١– عبدالله محمد عبد الرحمن، (٢٠٠١م)، النظرية في علم الاجتماع: الجزء الأول: النظرية الكلاسيكية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص ٤٤٥.

١٢– انظر: أحمد زايد، (١٩٩٤م)، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، دار الهاني للطباعة والنشر، القاهرة.

١٣– علي ليلة، مرجع سابق، ص ١٥٢.

١٤– الهيئة العامة للبيئة: الإستراتيجية البيئية لدولة الكويت، الجزء الأول، (فبراير ٢٠٠٢م)، ص ص ٣٧–٣٩.

١٥– المرجع السابق، ص ٣٢.

16 - M. Wackernagel, et al: The Ecological Footprint of Nations, UBP Project (1996 data) Calculation of the Kuwaitis average Ecological Footprint (1996 data), Centre of Sustainability Studies, Mexico, 2001. wwww.rprogress.org.

١٧– مؤشر الأثر البيئي يقوم على ترجمة متغيرات الاستهلاك والتخلص من النفايات بالوحدات الأرضية.

١٨– انظر في هذا الصدد: مصطفى رضا عبد الرحمن، (١٩٩٨م)، التنمية البشرية، سلسلة إصدارات النهضة الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة.

١٩– لمزيد من التفاصيل حول أهمية التنمية البشرية المستدامة يمكن الرجوع إلى: كمال التابعي، (٢٠٠٦م)، التنمية البشرية المستدامة المفهوم والمكونات، الأسس العلمية للمعرفة: مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية، القاهرة.